1 - تمهيد

درسنا في القسم السابق كيفيّة دراسة القدماء للوظائف النحوية في لسانهم، ونظرنا في نظرية البناء والإعراب ونظام العوامل عندهم، وفحصنا الاعتراضات الموجهة إليها من قبل المحدثين. وترجمنا مختلف هذه الأقوال وفق الإحداثيات النظرية لهذا العمل. وكان أهمّ ما انتهينا إليه أنّ علامات الإعراب أعلام على معان. وأنّها ثوابت تنتمي إلى صعيد المضمون، تمّ ضبطها وتحديدها بمقتضى تضامن طرفي الوظيفة السيمائية. وهو تأويل يتناغم مع التأويل الذي حملنا عليه علم الإعراب عندهم، كما يتناغم مع الإجراءات التي اعتمدوها لتقطيع النص اللّغوي الخام وتعيين بداية الوحدة الدالة الكبرى للتحليل (الجملة) ونهايتها.

وكان من أهمّ ما رددنا به اعتراض المعترضين على هذا التأويل لنظرية الإعراب أن معاني حركات الإعراب تركيبية من حيث إن الرفع يدلّ على أن الاسم واقع في الكلام موقع عمدة وأن النصب والجرّ يدلاّن على أن الاسم واقع موقع فضلة.

وقد بيّنا كذلك تهافت الطعون القادحة في نظام العوامل، وزعمنا أن تمسّك القدماء بها كان من فرط تمسّكهم بشكل المضمون في لسانهم، وشدّة احتراسهم من الزلل في متاهات المعنى الحدسي أو مادّة المضمون. واستدللنا على زعمنا بالنصوص التي حلّلوا فيها الوظائف النحوية الأساسيّة كالفاعل ونائب الفاعل والمبتدإ وميّزوا ضمنها بين الوظائف المكوّنة للنواة الإسنادية والفضلات ثم ما فصلوا به الفضلات من التوابع.

ولقد احتفينا بهذه النتيجة التي انتهينا إليها ولفتنا نظر القارئ إلى أهميّتها لا بسبب قيمتها في باب الوظائف النحوية فحسب وإنّما خاصّة لأن إثبات صحّتها يستوفي الاستدلال على صحّة ما انتهينا إليه في باب أقسام الكلم.